3-1

خالد القارني

## الكفاءة السياسية العربية.. بين الثرثرة والاستبداد!!

على مدى الخمسين عاما الماضية شكل غياب الكفاءة السياسية العربية واحدة من أبرز مسببات وعوامل الانتكاسات العربية المتلاحقة مخلفة وراءها تاريخا طويلا من صراعات دموية، وأخطاء سياسية داخلية وخارجية قاتلة، وإخفاقات اقتصادية وتنموية غير مسبوقة في تاريخ الأمم المعاصرة.

في اللغة الكفاءة تعني :المماثلة في القوة والشرف، وأما الكفاءة في العمل اصطلاحا فتعني :التمتع بقدرة فطرية على أداء عمل محدد يماثل أداء المحترفين له، أي أنها قدرة ذاتية أو خلقية في الإنسان.. عكس مفهوم الخبرة أو القدرة المكتسبة عبر ممارسة زمانية تراكمية وهناك تعريفات اختلافية أخرى متعددة.

وتعد الكفاءة مطلباً إنسانياً حضارياً كشرط شروط استخلافه على البسيطة، وكمعايير عملي لتطبيقه نواميس هذا الاستخلاف، وفي كل مرحلة من مراحل التاريخ البشري كانت الأمم التي تستطيع سبر أغوار كفاءة الإنسان الذاتية وفهمها، وفهم ما يرتبط بها أو ما تقوم عليه من أسس ومتطلبات كانت تحقق أفضل غاياتها دون غيرها من الأمم، وتاريخ الحضارات الإنسانية غني بالكثير من الأمثلة الدالة على ذلك.

والكفاءة متنوعة ومتعددة بتعدد حاجات الفرد والجماعة والشعب والأمة وسنام تعدد وتنوع الكفاءة الذاتية تأتي الكفاءة السياسية لما لها من أهمية كبيرة وتأثير واسع النطاق على الوجودي الإنساني باعتبارها واحدة من بين أهم مقومات بناء الدولة وتحديد حجمها وقوتها بين دول العالم الأخرى.

صحيح أن من الشائع هو أن متطلبات العمل السياسي ليست بالضرورة مرتبطة بالمستويات الأكاديمية العالية باعتبار أن السياسة ممارسة حياتية للفرد بواسطتها يحقق أهدافه وطموحاته وبالتالي الإنسان بطبعه سياسي، لكن الفكر الإنساني الذي أسس حضارات قوية وعظيمة لم يقف عند هذه المسلمة وذهب للبحث ودراسة هذه المجال وعلاقته بشؤون الفرد وعلاقته بالدولة فجاء أرسطو وسقراط وأفلاطون منذ آلاف السنين كل بنظريته السياسية المختلفة وأتذكر أن واحدا منهم قال حكمة: "إن الإنسان بدون الدولة بهيم".

وكذلك الحال جاءت كل من: الحضارة الهندية، الصينية، الفارسية، الرومانية، وكان لمفكريها ومنظريها أقوالهم وآراؤهم في السياسة والحكم وعلى هذه المبادئ أو الأسس أقاموا أعظم حضارات في التاريخ ستظل خالدة إلى ما شاء الله.. وفي مرحلة النهضة الأوروبية وأمتدادها إلى عصر الحداثة ثم إلى عصر المعاصرة شهد العالم ثورة فكرية شاملة في مقدمتها ثورة الفكر السياسي وأصبحنا اليوم نقرأ ما يعرف بـ" علم السياسة" أي أن الأمر تحول إلى "فن" له نظرياته ومعادلته العلمية وقوانينه الرياضية المنظمة.. نستطيع أن نسميه عملية تغيير من حالة فطرية أو طبيعية إلى حالة مركبة أكثر تطورا وأدق أداء.

وبالتالي لم تعد لدى الأوروبيين الكفاءة السياسية في موضع القدرة الفطرية وحسب وإنما أيضا في موضع القدرة المركبة معا.. بمعنى الذي لا يمتلكها فطريا تزرع له كفاءة سياسية في معاهد ومراكز تدريب مزودة بمناهج وبرامج علمية متخصصة لهذا الغرض كما تزرع الكلية أو الكبد في المستشفيات المتخصصة.

لهذا السبب وغيره من الأسباب غادر الأوروبيون نوع وشكل الصراعات التي نخوضها اليوم في عالمنا العربي، مثلما غادروا من قبلها الأمراض الصحية التي يواجه المجتمع العربي اليوم فلم يعد لديهم مرض السل أو الملاريا أو شلل الأطفال أو ...أو ...!!. وهكذا نرى أن الكفاءة غدت جزءا أصيلا من مكونهم الثقافي ومن رحم هذه الثقافة خرج المبدعون الذين وصلت اختراعاتهم في جميع العلوم النظرية والعلمية إلى أرجاء العالم.. أسهموا بصورة رئيسية في صناعة العالم المعاصر الحديث الذين نحن فيه مجرد سوق (العولمة) فقط نستهلك ما يصنع، ومجرد ميدان مفتوح لتطبيق نظرياته العلمية (التفوق التقني والتكنولوجي).. واستطاعوا تغيير وجه العالم، بل واستطاعت دولة واحدة منفردة أن تقود عالمنا اليوم وفق ما تقتضيها مصالحها.. يقيم المختصون في السياسية الدولية أن من ضمن عوامل تبوأ الولايات المتحدة الأميركية مكانة الدولة الأكبر والأقوى في عالم هو تميز منظومتها السياسية والدبلوماسية بجعل الكفاءة السياسية شعار ممارسا على الواقع وخاصة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية بدأ العالم يلمسها بشكل قوي في عهد الرئيس روزفلت.

أحمد الشرعبي

## هادي وحكم التاريخ

أنجز مؤتمر الحوار الوطني الجزء الأكبر من مهامه ووفر الخامات المطلوبة لبناء دولة المستقبل ووضع اللبنة الأساس لقيام جمهورية اليمن الاتحادية حاضنا وطنيا واسعا يستوعب ويحترم خيارات الناس وخصوصياتهم المحلية ويستجمع من ضحوات المشاركة الواعية لأبناء الأقاليم منابع الزخم الوطني لبلورة القواعد السياسية والقانونية والأمنية والاقتصادية الضامنة متانة وفعالية المؤسسات المركزية المعنية بالشؤون السيادية في تركيبة الدولة الوليدة.

وخلال الـ48 ساعة التي سبقت أو تلت انعقاد مهرجان التتويج شهد اليمنيون قصفاً مدوياً استهدف اليمن الجديد.. ساعتها لم يكن حبر مخرجات الحوار وتوقيعات الفرقاء قد جف بعد.

الرئيس هادي حمل بشرى العثور على يمن جدير بالاحتفاء وهو وحده الذي كرس معظم وقته والكثير الكثير من قراراته لترميم البيوت التقليدية ليحول دون سقوطها على رؤوس قيادات الصراع وبمحصلة ذلك لا أحد يدري الآن كيف ستنجو بشراه تلك أو كيف سينجو هو الآخر من هذا القصف العنيف الصادر عن قاطني البيوت التي عكف الرجل على ترميمها طوال الفترة الماضية.

وأعجب من هذا أو قل الأغرب منه استخدام طرفي الصراع نمطاً من القذائف لا يصل مداها إلى أي منهما لكنها تؤدي فعاليتها الكاملة عند منتصف المسافة وتحديداً حيث تتراءى البشرى أو عندما يتحسس الرئيس رأسه ذاهلاً من مفارقات لا تحمل على غير البكاء!

ليس واضحاً إن كان ما حدث أو يحدث بين من نسميهم أطراف الصراع التقليدي حروباً حقيقية أم مناورات لاستدامة أسباب الانهيار بما هي نفسها أسباب التحالفات المتجذرة بين الإسلام السياسي والقبيلة

لست أدري والحال (يمناً جديداً) كما قيل إن كانت حقبة 33 عاماً في عهدة رجل واحد ذي قبعة ووحيد حافظت على ديمومتها دون هذا الصخب العابث من مناورات الصراع المفتعل بين عسكر القبيلة وعسس الإخوان!! وما أدريه حد اليقين أن احترابا تهما قبل وأثناء وبعد الحوار لا تعدو المناورات التي يضحي كل منهما بمن يقذف بهم سوء التقدير إلى جرابه من مخدوعين ـ أحسبني في عدادهم ـ سلكوا خيار الربيع متعدد الأحراش والأدغال والمخاتلات.

اعطني مثلاً في التاريخ عن حاكم ـ عادل أو مستبد ـ أمضى ثلاثة عقود في قمة السلطة وخرجت الملايين ثائرة عليه ثم لزمها البقاء في ساحات الرفض أشهر ريثما تبرؤ جراحه ويغادر مشفاه ويقفل عائداً لإعلان تخليه عن السلطة مقابل استمراره في تسعير الأزمات..؟ إن لم يكن هذا المثل ضمن أظابير التاريخ السياسي على امتداد العالم فلم تنفرد اليمن به ويقرر الإنسان تعطيل عقله؟ ولماذا الإسراف في تمجيد الوهم والنظر إلى مجريات الأوضاع كما لو أن صراعاً فعلياً قد نشب بين عسكر القبيلة وعسس الإخوان..؟ ما من شاهد ولو متواضع ينفي هزلية الأحداث في بلادنا فيوم شارف الحوار على الاختتام قال قوم كيف نحقق نتائجه في ظل حكومة وفاق مجمع على ضعفها ما يدعو لاختيار حكومة تكنوقراط بشروط الكفاءة لا المحاصصة لكن الإخوان بجناحيهما الأمني والقبلي انفردوا بمعارضة الفكرة ليجري العدول عنها إلى تغيير جزئي وتلويح باستدعاء القطيع لإسقاط الرئيس المنتخب إذا قرر التمرد على ثقافة الصفقات.. وفي اللحظات الفاصلة وعندما ضاق صدر هادي من تلك الضغوط وظهرت بوادر موقف رئاسي ينتصر لقيم الدولة خرج رأس النظام السابق بتصريحات غير مسبوقة بدا معها وكأنما يعمل عتالاً يحمل الأثقال من كاهل الإخوان إلى كاهله ومنهما معا إلى عربة المؤتمر الشعبي المعنى بدفع الفواتير نيابة عن مختلف القوى المناهضة لبشرى اليمن الجديد..

المشهد حافل بالمخاتلات، عامر بالخدع، مكتظ بالمفارقات وإلاّ.. فلأي هدف يحشد علي صالح ما في جعبته من استفزازات وبواعث استعداء للرئيس هادي إن لم تكن تلك الشحنات الطافحة بالتهكم هدفها خلق ردود فعل تصب في خدمة الإخوان فما المراد منها إذن؟ وبموازاة ذلك ما الذي يحمل قادة الإخوان للدفاع المستميت عن وزراء المالية والكهرباء والداخلية رغم الأثر السلبي الجائر على شعبية حزب الإصلاح؟. أليس الهدف رد الاعتبار للنظام السابق وإهانة الضمير الوطني للثورة الشبابية واهالة التراب على قيم التغيير المؤمل تجسيدها بانتقاء الأفضل من الرؤى والأكفأ من القدرات والأنزه من الممارسات السلوكية؟

لست عرافاً ألقي المجازفات المتفرسة في وجه القادم من المناورات البلهاء.. لكني أقرأ معطيات المشهد وأمعن التمحيص في مستجدات الواقع وتوالياته البيانية على نحو يعزز الاعتقاد بأن بشرى الرئيس عبدربه منصور هادي بيمن جديد لم تعد مجرد أضغاث أحلام تمليها حاجته للسلطة ولكنها غدت إعلاناً تاريخياً موثقاً على الصعيدين الإقليمي والدولي اقتضته مصلحة عليا وقررته إرادة إجماع وطني وليس على متخذ القرار غير المضي قدماً في استلهام حاجة الوطن والاصغاء الكامل لإرادة الشعب والمبادرة إلى اتخاذ القرارات الصارمة لإنفاذ المصالح الوطنية بعيداً عن المناورات الحزبية التي تعيش من أجل الماضي والماضي فقط.

وإذا أبطأ هادي في استلهام اللحظة التاريخية فإن اليمن الجديد لن يكون هدفاً للمناورات التقليدية فحسب بل وسيصبح لقمة سائغة في متناول قوى التخلف إذ لن نراها تعتمد المناورة سبيلاً لإجهاض البشري لكنها وعلى المدى المنظور سوف تنتظم على قلب رجل واحد ورأس معسكر واحد وضمن جبهة موحدة لاجتثاث الحلم وإحكام القبضة على يمن يستوعب المحاصصات وينتج الصراعات ويفرخ جماعات الإرهاب ويقتات على الصدقات وفي مثل هذه الحالة ـ مع تواتر المؤشرات بعكسها ـ سوف يكتب التاريخ أقسى أحكامه في حق رجل عدّه الناس منقذاً فسرقت بوصلته وأضاع الفرصة من يده ووعد ولم يفعل؟..

عبدالرحمن سيف اسماعيل

## الإدارة المحلية ماضٍ ما زال يقاوم التغيير!!

> الدولة المدنية الديمقراطية الحديثة المطروحة الآن على طاولة الحوار الوطني ما تزال القضية المركزية الأولى في اليمن وغياب هذه الدولة انتج الكثير من المشكلات المزمنة والمعقدة مثل المشكلة الجنوبية بل المشكلة الوطنية بصورة عامة فغيابها خلق عدداً واسعا من التعقيدات والمشكلة الأكثر تعقيدا تتمثل في أن هذه القضية في لجنة الحوار الوطني لم يرافقها إجراءات موازية من قبل وزارة الإدارة المحلية التي تعد بوابة الولوج إلى المستقبل إلى هذه الدولة التي أصبحت حاضرة في خطابنا السياسي والثقافي والإداري ووزارة الإدارة المحلية تختزل داخلها تجربة سنوات من مشكلات هذه الإدارة التي اضرت بالبلد فما تزال الإدارة المحلية تدير وحداتها الإدارية بمركزية شديدة وبعقلية مدير الناحية الذي كان قائما قبل الوحدة ويخضع لقيادة المؤسسة الأمنية بوزارة الداخلية ومن قبل كادر إداري يمثل مصالح القوى التقليدية والاجتماعية المتخلفة التي تمسك بتلابيب هذه الإدارة وعلى الرغم من ذلك إلا أن هذه المؤسسة الهامة ما تزال بوحداتها الإدارية ومجالسها المحلية نهبا لبعض القوى التقليدية والبيروقراطية العسكرية والقوى القبلية والمشيخية والطفيلية والنفعية المستفيدة مما تقدمه لها القوى المتحكمة بقرار إدارة هذه المؤسسة.

وغالبية رؤساء الوحدات الإدارية استجابوا النوازع الفاسدين في تعاطيهم مع قضايا الفساد المالي والإداري في وحداتهم الإدارية بل أنهم دخلوا في قضايا الرشوة والمتاجرة بالمناقصات التي يعلن عنها باستمرار في وحداتهم الإدارية بما في ذلك مدراء مديريات تم تعيينهم حديثا تحت مبررات أنهم ثوار من الساحات بل إن البعض لم يستطع التحكم بمشاعره وانخرط في قضايا فساد ونهب للوحدات الإدارية وابتزاز للمقاولين والمستفيدين من مشاريع الوحدات الإدارية وربما أن تصرفات البعض أثارت تحفظات المجتمعات المحلية التي بدورها طالبت السلطات العليا في محافظاتهم بضرورة محاسبتهم وتغييرهم.

علما بأن قيادات الوحدات الإدارية ما تزال تلك القيادات التي ارتبطت بالماضي الاجرامي للنظام السابق وما تزال تنفذ توجيهاته وجرائمه حيث وأن القيادات التقليدية ما تزال تدير الوحدات الإدارية بنسبة 97% من إجمالي الوحدات الإدارية ويضاف إلى هذا الطاقم الإداري في الوحدات الإدارية والمجالس المحلية والتي جميعها تعبر عن لون سياسي واحد أو لونين ارتبطا تاريخيا بفساد النظام ودمويته، بينما القيادات الإدارية الحديثة أو المعينة حديثا ما تزال محدودة جدا لا تتجاوز الـ3% وهم علاوة على ذلك يفتقرون للتجربة والتأهيل والحنكة الإدارية والقيادية مما احدث فجوة فيما بينهم وبين المجتمعات المحلية وهذه الحالة تكشف عن طبيعة واقع الأزمة التي تعيشها هذه المؤسسة الوطنية الهامة والمعروفة بالإدارة المحلية والتي تعد بوابة العبور إلى المستقبل المعنية بالتغيير والانتقال إلى الدولة التي خرج الشعب بكامل مكوناته واتجاهاته مطالبا بها.

ويمارس هؤلاء نشاطهم من خلال مجالس محلية فقدت صلاحيتها منذ بضعة أشهر ومكاتب تنفيذية فاسدة تدير فساد السلطات المحلية باعتبارها الأجهزة الإدارية والفنية للمجالس المحلية التي فقدت شرعيتها ومصداقيتها وقانونيتها.

ورؤساء الوحدات الإدارية الذين تم تعيينهم حديثا يفتقرون كما اسلفنا إلى أبسط المعايير والجدية والتأهيل الإداري والجاهزية والحيوية ناهيك عن كون الغالبية منهم وقعوا خلال أشهر ربما أسابيع فريسة سهلة للفساد وجميع هذه التصرفات تكشف حقيقة واحدة هي أن قيادة الوزارة لا تمتلك رؤية استراتيجية لإعداد وتأهيل قيادات إدارية محلية تستوعب متطلبات التغيير ومتطلبات الواقع الاجتماعي والموضوعي وقد يبرر البعض هذا الضعف ببقاء القوى المانعة مسيطرة ومؤثرة وتمارس الفساد بكل أشكاله وأنواعه ووجود ما يحول دون إجراء أي تغيير في إطارها وكذا عدم قدرتها على إعادة هيكلة الوزارة وأجهزتها المختلفة أو المباشرة باجراءات التدوير الوظيفي وهذا العجز كان مبررا كافيا لتقديم استقالتها وكشف ذلك للرأي العام الذي يوجه لها أصابع الاتهام بالتقصير والفشل وتحولها إلى مجرد حرس لمصالح هذه القوى التي صادرت الوظيفة العامة وعاثت في الأرض فسادا.

في محافظة تعز أخيرا أجرى المحافظ تنقلات داخل المحافظة بين بعض رؤساء الوحدات الإدارية في نطاق صلاحيته القانونية وما تتطلبه الوظيفة العامة من الاستقلالية في ظل اللامركزية التي أصبحت خيارا لا رجعة عنه إلا أن ذلك الاجراء أثار حفيظة بعض القوى الرافضة للتغيير ممن ارتبطت مصالحهم ببقاء هذه القيادات الإدارية.

ومن هؤلاء اعاد المحافظ الاستاذ عبدالله علي الصمع مدير سابق في مديرية حيفان إلى المديرية ذاتها وهو المعروف بكفاءته وخبراته وقدراته القيادية بدلا عن جميل محفوظ المعمري المعين بالمديرية منذ تسعة أشهر تقريبا وهو ايضا من الكوادر الحديثة التي انضمت حديثا إلى جهاز الإدارة المحلية ونال ثقة البعض ايضاً في المديرية.

وحاول البعض الاصطياد في الماء العكر وقدمت كل مجموعة عريضة من الاسماء التي تؤيد بقاء هذا أو ذاك في المديرية وربما ذهب البعض إلى ابعد من ذلك في تحريض الرأي العام على الاعتصام والتظاهر للضغط على بقاء هذا أو ذاك بل أن البعض تقدموا بعريضة لوزارة الإدارة المحلية يشكون فيها المحافظ ويطالبون التدخل باقناعه للعدول عن قراره فيما تقدمت أنا والكاتب هاشم عبدالحافظ بمذكرة نطالب فيها التعامل بموضوعية مع قرار السلطة المحلية باعتبار أن ذلك يدخل في إطار مسؤولياتها القانونية ولا يمنع ذلك أن توجه قيادة الوزارة مذكرة إلى المحافظ تطالبه بالمبررات والحيثيات التي اعتمد عليها في هذا التغيير وفي ضوء ذلك تتخذ قيادة الوزارة الرأي القانوني إلاّ أنها أي قيادة الوزارة اصرت على موقفها وطالبت المحافظ بالعدول عن قراره وإعادة المعمري إلى عمله وهذا تدخل سافر في شؤون سلطة المحافظ وجهازه الإداري وفي سلطة المجلس المحلي ايضا.

فالعملية في تقديري تتطلب أن تلتزم قيادة الوزارة الحياد وأن ترعى مصلحة الوحدة الإدارية ومجتمعها المحلي، فالجميع يدرك أن مدير المديرية لا يقدم مشاريع للوحدة الإدارية وإنما المجلس المحلي هو الذي يقدم المشاريع في ضوء خطة نشاطه وميزانيته ما هو معتمد للوحدة الإدارية ومهمة مدير المديرية فقط رئاسة اجتماعات المجالس المحلية ومكاتبها التنفيذية كما ينبغي أن تعمل قيادة الوزارة على تعزيز قدرات اللامركزية الإدارية والمالية وتدعم استقلالية قرارات المحليات وهذا الاجراء يؤكد فشل قيادة الوزارة في التعاطي مع التحديات الجديدة التي يذهب إليها الشعب بكل مكوناته السياسية والاجتماعية والثقافية وعدم استيعابها للامركزية السياسية والدولة المركبة التي أقرها الحوار الوطني والتي يتطلب الذهاب نحوها تسوية الملعب السياسي أولا، وثانيا تقليم أظافر الفساد والقوى التي ترعاه واجراء هيكلة عملية للوزارة والعمل بمنطق التدوير الوظيفي للتخلص من الكثير من القوى المعيقة ما لم فقيادة الوزارة ولكي تحافظ على احترام الناس لها عليها أن تقدم استقالة مبررة وتذهب.

فليس من المعقول أو المقبول أنها تعجز عن مجرد اصدار قرار بموظف لشغل موقع رئيس قسم يستحقه قانونيا وتغض النظر عن تعيينات لمواقع قيادية في الوحدات الإدارية وفي الديوان دون معرفتها أو مناقشة الأمر معها فالإدارة مسؤولية وهي فن الممكن وليس النظر في الشكاوى أو التوقيع على الشيكات سوى مسألة روتينية.

• هذا المقال تلقته «الثورة» من الزميل العزيز قبل وفاته بأيام.

المستقبل الذي ينتظره اليمنيون.. 2

## قريبا من الدولة.. بعيدا عن اللبننة..

عبدالله دوبله

قد يسأل البعض عن شكل هذه الدولة المائعة "شبه الدولة، وشبه الديمقراطية"، الملامح كثيرة لهذه الدولة، إلا أنه يمكن القول أن الدولة اللبنانية الراهنة هي مثال جيد على هذه الحالة.

هناك دولة في لبنان، إلا أنها ليست نافذة على الجميع على اعتبار أنها دولة وعلى اعتبار أنهم مواطنين، بل هي دولة فقط لمجرد أن مجموعة من القوى السياسية المستندة إلى طوائف مذهبية توافقت على وجودها في حدود معينة، كمحل لتفاهماتها وبقدرات أقل من قدراتها أيضا. فالجيش اللبناني هو أقل قوة وقدرة من قدرة وقوة حزب الله العسكرية مثلا..

هناك مواطنون في لبنان، إلا أنهم ينتمون لطوائفهم أكثر من انتمائهم لفكرة المواطنة، كما أن هناك أحزابا أيضا إلا أنها واجهات طائفية أكثر منها أحزابا مدنية تنشط بين مواطنين بعيدا عن اعتبارات الدين أو العرق.

في هذا الواقع تمارس السياسية في لبنان، ويسمى توافق الطوائف عبر القوى التي تمثلها ديمقراطية أيضا. منصب الرئيس هو للمسيحيين الموارنة ليس كل المسيحيين حتى، رئاسة الحكومة هي للمسلمين السنة، رئاسة البرلمان هي للمسلمين الشيعة..

في هذه الحالة لا تؤدي نتائج الانتخابات التي يتم إجرائها مهما كانت مختلفة إلى واقع سياسي مختلف. فرئيس الجمهورية يجب أن يكون مسيحي ماروني، وجرت العادة أن يأتوا به من قيادة الجيش بتوافق ورضا كل القوى السياسية وهو المنصب الأضعف والذي يفترض أن يكون أداءه توافقيا دائما.

رئيس الحكومة يجب أن يكون من السنة لكن التحالف الفائز بأكثر المقاعد في فارق لا يكون كبيرا في العادة هو من يمكنه تسمية رئيس وزراء لرئاسة حكومة تشارك فيها المعارضة بنسبة الثلث المعطل، وهذا الأخير بدعة لا مثيل له في غير لبنان. ووزراء ينتمي كل منهم لتياره أكثر من انتمائه لحكومة كوحدة متجانسة وينسحب انتماءه على أداء وزارته أيضا.. فيما رئاسة البرلمان هي للشيعة ومنذ كان هذا التقسيم يحتل رئيس حركة أمل نبيه بري المنصب مهما كانت النتائج. لأن حزب الله لا ينازعه عليه فقط.

ليست الانتخابات ونتيجتها هي العامل المؤثر على هذا الواقع السياسي في لبنان الذي يتقاسمه فريقان هما 8 آذار بقيادة حزب الله وحلفائه وهم خليط من الشيعة والسنة والمسيحيين، و14 آذار بقيادة تيار المستقبل وحلفائه من خليط مماثل، مع تحولات طريفة للدروز بقيادة وليد جنبلاط بين المعسكرين.. فالواقع الإقليمي والدولي وتجاذبه بين معسكر إيران سوريا حزب الله، والسعودية أمريكا هو مؤثر أيضا.

بدايات التسعينات من القرن الماضي حين تم التأسيس لهذا النظام التوافقي بين الطوائف للخروج بلبنان من الحرب الأهلية في اتفاق الطائف الشهير، قيل أنه سيكون انتقاليا في الطريق إلى دولة المواطنة والديمقراطية و نص على ذلك في الاتفاق أيضا.

إلا أن طبيعة النظام وتأسيسه على هذا النوع من تفاهمات الطوائف، بعد الحرب الأهلية في التأسيس الثاني وخضوع لبنان بصورة أو بأخرى لتفاهمات أو خصومات سوريا السعودية هي من جعلته دائما ومستمرا منذ أكثر من عقدين على تأسيسه حتى الآن..

ربما يقول البعض. لكننا لسنا طوائف وأديان في اليمن كلبنان، في الحقيقة لسنا كذلك تماما، إلا أن دولة ما أو نظام سياسي يتم التأسيس له تحت فكرة التفاهمات والتوافقات بين مراكز قوى، في ظل هشاشة الدولة وضعفها يستمر ويتكرس بتلك الصيغة، لتمسك الأطراف الفاعلة على تباينا تها الكبيرة بهذا النظام للحفاظ على مصالحها المكتسبة أو خشية الجديد القادم. ويحل هو محل فكرة ووظيفة الدولة التي تظل ضعيفة..

فالحديث الآن عن الحاجة لنظام سياسي توافقي وإطالة أمده وتوسيعه ليشمل أطرافا على اعتبارات جغرافية ومذهبية تحت دعاوي الشراكة الوطنية، هو في الحقيقة ليس من الشراكات الوطنية في شيئ فهي لا تكون إلا بين مواطنين متساويين على اعتبارات المواطنة لا غير.. أما هذا النوع فهو شراكات أو تفاهمات بين تيارات سياسية ومراكز قوى لا أقل ولا أكثر.

ليس لدينا في اليمن دولة قوية أو هي أقوى من الأطراف السياسية ومراكز القوى، كما أننا لا نحضر كمواطنين أفراد وأحرار حين نمارس الديمقراطية بل نحضر كحشود عصبوية لاعتبارات اجتماعية ومذهبية وحتى جغرافية تعبر عنها مراكز قوى قديمة وناشئة.

تسليم الدولة والديمقراطية لنظام سياسي يعبر عن تفاهمات تلك القوى، هو تكريس لتلك القوى التي ستجد مصالحها في هذا النظام والذي ستحرص على ديمومته واستمراره.. في مقابل المزيد من ضعف الدولة وتخلف التجربة الديمقراطية.

لا أقول أننا في اليمن الآن في وضع سياسي يسمح لإدارة الدولة الراهنة أو التأسيس للدولة المستقبلية بعيد عن التوافق السياسي، في ظل ضعف الدولة وهشاشتها وقوة الأطراف السياسية ومراكز القوى التي يمتلك بعضها سلاحا، إضافة إلى حدة المطالب السياسية الجهوية وارتفاع سقف مطالبها يكون إدارة المرحلة بالتوافق هو واقع وحاجة بعيدا عن معايير الخطأ والصواب.

فالمرحلة السياسية الراهنة هي محكومة بالتوافق، والحوار هو بالتوافق أيضا، فالحديث هنا عما ستؤسس له هذه المرحلة التوافقية فهو ما سيحدد ملامح المستقبل بين التأسيس للدولة والديمقراطية، أو تكريس التوافق بين مراكز القوى كبديل عنهما..

فالحديث عن استقلال وحيادية مؤسسات الدولة السيادية كالجيش والقضاء والوظيفة العامة والإعلام على أهميتهما ليس كافيا أو ليس ممكنا تماما في ظل هيمنة مراكز القوى وتوافقها على إدارة الدولة وإدارة تلك الأجهزة، إذ ثمة فارق بين تحييد الدولة ووظيفتها في ظل هيمنة القوى، وبين هيمنة الدولة على الجميع وقدرتها على الجبر والقسر.

في الحالة الأولى نحصل على حالة مشابهة للدولة اللبنانية وجيشها الحيادي جدا بين الأطراف وضعفه أمام قوة وقدرة تلك القوى داخل الدولة، وهذا الوضع لا يشبه بأي حال فكرة ووظيفة الدولة الطبيعية.

الهروب باتجاه الأطراف والحديث عن الفيدراليات والأقاليم، هو ليس كافيا قبل حسم فكرة ووظيفة الدولة في المركز، فلن يكون الحال في الأقاليم بعيدا عما هو الحال في المركز أيضا..

كل الأنظمة السياسية، من برلمانية، ورئاسية، أو مختلط، أو أشكال للدولة من مركزية أو فيدرالية، هي جيدة وفق الفكرة أو الحاجة المرجوة من ذلك النظام وذلك الشكل للدولة. فلا نظام أو شكل دولة هو جيد في حد ذاته..

فللنظر لحاجتنا هنا في اليمن، فنحن نحتاج لدولة طبيعية قوية وقادرة ومهيمنة على الجميع، وليس مهيمنا عليها من قبل مراكز القوى أي كانت قبلية أو مذهبية أو جهوية.. نحتاج لدولة مواطنة وديمقراطية..

أي نظام سياسي وأي شكل دولة هما من يمنحانا ذلك أو يؤسسان لذلك بالأصح، وأيهما أيضا من يكرس ضعف الدولة لصالح هيمنة مراكز القوى ويقيم تفاهماتها محل الديمقراطية الشعبية.

في تقديري يمكن لنظام رئاسي ديمقراطي، وشكل دولة بصلاحيات أكبر للأطراف، أن يمنحانا ذلك. مع أن هذا النظام لن يكون بعيدا عن هيمنة القوى وتفاهماتهما في أول الأمر. فهذه الهيمنة هي الواقع الآن وما سنورثه لبعض الوقت، فمثلها ليس مما يختفي فجأة، أو دون تخطيط وتصميم لنظام سياسي يحقق ذلك.

لكن. لماذا النظام الرئاسي وليس البرلماني؟!.. أظن أن معرفة طبيعة الأداء السياسي لمرحلة ما بعد هذه المرحلة الانتقالية، أن تجيب عن هذا السؤال. فطبيعة الأداء هناك لن يكون مختلفا عما هو الآن، من حيث هيمنة مراكز القوى وإدارة المرحلة من خلال تفاهماتها..

فكما لم يتمكن طرف سياسي وحده أن يحسم الأمور لصالحه الآن، لن يكون بمقدور أي طرف أن يفعل ذلك لوقت قريب، تحتاج كل الأطراف لبعضها لإدارة المرحلة بعد الانتقالية، وأي هيمنة لطرف ما و إن من خلال انتخابات لن يرضي بقية الأطراف، وسيفجر الأوضاع عسكريا، وليس هناك دولة قوية تجبر الأطراف الخاسرة على قبول النتيجة كما يحدث في التقاليد الديمقراطية المعتبرة.

إن كان الأمر كذلك، يقول أحدهم، ما الفارق إذا بين نظام رئاسي أو نظام برلماني، ما دام النظامين يحتاجان للتوافق بين مراكز القوى لإدارة المرحلة القادمة؟!.

من وجهة نظري هناك فوارق وجيهة فعلا.. في نظام برلماني بحكومات توافقية تشترك فيها كل الأطراف، لن يكون بمقدور كل الأطراف بناء دولة قوية بأجهزة قوية قادرة على الجبر والقسر على الجميع، سيتواطأ الجميع على أن تكون محايدة فيما بينهم بالأكثر، ولكن ليس فوقهم كما يفترض في دولة طبيعية..

في النظام البرلماني أيضا، يكرس الوضع القائم، ولا يحدث تحولات كبيرة، ودائما ما تكون الحكومات ضعيفة وخاضعة لابتزاز الأطراف المشاركة، والأخطر أن يكون ذلك على حساب بناء الدولة ووظيفتها كفكرة مهيمنة على الجميع.

الأخطر أيضا أن يحدث ذلك تحت حجج التوافق الوطني، الذي سيتحول إلى حالة دائمة، وسلاح في أيدي مراكز القوى لتكريس هيمنتها ونفوذها على الضد من هيمنة ونفوذ الدولة.

في النظام الرئاسي بدورات محددة، سيحتاج أي رئيس قادم لتوافق القوى القادرة والفاعلة على ترشيحه لدورتين رئاسيتين على الأقل، في الحالة السياسية بعد الانتقالية، إذ لن ترضى بقية الأطراف أن يكون الرئيس من طرف معين.. الفارق في هذه الحالة عن النظام البرلماني هو أفضلية أن تترك مسألة بناء الدولة وإدارتها لرئيس تراه الأطراف محايدا، بدلا من أن تقوم هي جميعا بذلك.

بعد دورتين رئاسيتين، يمكن لرئيس آخر أن يحدث تحولات مهمة وكبيرة في بنية الدولة في فترته الثانية بعيدا عن رغبته في فترة أخرى تحت هيمنة وترضية مراكز القوى..

النظام الرئاسي وإن كان توافقيا في أول الأمر، يجعل من رئيس ما مسؤول أمام الشعب في بناء الدولة وإدارتها، بعكس حكومة توافقية يشارك فيها الجميع ولا أحد مسؤول عما تفعله.. إرادة الفرد أيضا في النظام الرئاسي هي أسرع استجابة للأحداث منها في الحكومات التوافقية..

تعلق بالنظام الرئاسي شبهة الاستبداد، إلا أن ضبطه بفترتين محددتين تنفي عنه هذه الشبهة، إلا أن المؤكد عن الأنظمة البرلمانية في الدول الهشة كاليمن، أنها تكرس الفوضى والضعف في الدولة، هي كذلك أيضا في بعض الدول المتقدمة إلا أن قوة تلك الدول واستقرارها يقلل من تلك المخاطر لكثرة سقوط الحكومات البرلمانية..

قد أكون منحازا للنظام الرئاسي، لكني لا أعارض أي نظام هو أفضل لبناء الدولة اليمنية القوية التي نحتاج.. يمكنكم إثراء هذا النقاش..

جمال عبدالحميد عبدالمغني

## ثقافة القتل.. من المستفيد؟؟

بدأت ثقافة القتل الدخيلة على مجتمعنا الطيب تطفو على السطح وتعود تفرض حضورها وتفاعلاتها على المشهد السياسي ومن يتابع بتأن تطور هذه العملية القذرة على الأقل من بداية العام 2012م، وحتى اليوم سيخرج بانطباع أن هذه الظاهرة تديرها أيادٍ خفية ليست بغيتها الارتواءً بالدم المسفوك، ولكن لها أهداف وغايات أخرى قد يكون أقلها إرباك العملية السياسية المرتبكة أصلاً، ناهيك عن الأهداف الأكثر خبثاً ووحشية كتمزيق الوطن ونشر الحروب الطائفية والمذهبية في أكثر من مكان على خارطة الوطن الجريح وتعميق الكراهية بين أبناء الوطن الواحد وغير ذلك من الأهداف الدنيئة.

هذه العملية النتنة تصاعدت وتيرتها كما أشرنا سابقاً منذ بداية العام 2012م بشكل مخيف وكان يفترض قطع دابرها منذ الوهلة الأولى لولادتها حتى لا تستفحل وقد بدأت باغتيال عدد من القيادات الأمنية في مختلف المحافظات بما فيها العاصمة صنعاء وقبل تزايد هذه الحالات وتنوعها حدثت عملية نوعية من العيار الثقيل تمثلت بقتل عدد كبير من الجنود والضباط في أحد الألوية التابعة للمنطقة الجنوبية واستيلاء المهاجمين على أسلحة ومعدات اللواء.. ثم تسارعت الأحداث بشكل دراماتيكي بدءاً بالاستيلاء على مصنع الذخيرة بأبين وتفجيره بعد تفريغه من كل الأسلحة والذخيرة التي كانت فيه وكانت حصيلة التفجير مهولة قتلى وجرحى بالمئات في صفوف المواطنين وبعض الجنود وبعض الجماعات التي أتيحت لها فرصة الدخول إلى أطلال المصنع لعلهم يجدون ما يمكن أن يوفر لهم شيئاً ذا قيمة على الأقل لبيعه بقوت أسبوع أو شهر مثلا.

وخلال فترة وجيزة سيطرت جماعة تنظيم القاعدة أو ما يسمي "بأنصار الشريعة" على محافظة أبين وجزء من شبوة وكادت تصل إلى عدن قبل أن تدحرها قوات الجيش الباسلة وتقضي على مغامرتها المفاجئة والمحيرة آنذاك واستمرت عملية اغتيال العناصر الأمنية وإن بوتيرة أسرع وأوسع وبعد فترة من فاجعة أبين حدث